

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(المؤرخ ١٣١٣ هـ)

٣٩



1000<sup>th</sup> ANNIVERSARY  
INTERNATIONAL CONGRESS  
OF (SHEIKH MOFEED)

مَسْنَدُ الْعَوَّضِ

المؤتمر العالمي بمناسبة الألفية لوفاء الشيخ المفيد



# مَسْنَدُ الْعَوْضِ

تأليف

الإمام الشَّيْخُ الْمُفِيدُ  
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

( ٣٣٦ - ٤١٣ هـ )

عنوان الكتاب:	الموبص = مسائل العوبص
المؤلف:	الشيخ المفيد (ره)
المحقق:	الشيخ محسن أحمدي
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
الطبعة:	الأولى
الكمية:	٢٠٠٠ نسخة
المطبعة:	مهر - قم
تاريخ النشر:	١٣٧١ هـ ش = ١٤١٣ هـ ق
الإشراف الفني:	محمد هادي به
الصف والإخراج الفني الكمبيوتر:	مؤسسة الإمام الصادق - عليه السلام - قم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنَّ علم الفقه - وهو العلم بالأحكام الشرعيَّة الفرعيَّة من أدلَّتْها التفصيليَّة - قد احتلَّ موقعاً رفيعاً بين المعارف الإسلاميَّة، وقد خصَّصَ له علماء الإسلام أكبر قدرٍ من جهودهم، وبذلوا في سبيل معرفته وتحقيقه أكثر وسعهم، فتوصلوا - على أثر ذلك - إلى إنجازاتٍ عظيمة، تعدُّ فريدةً في عالم القانون والشرعية، إذا قيست إلى ما في سائر الحضارات والديانات في هذا المجال.

وقام فقهاء الإسلام، بإبداعاتٍ رائعة في اختراع فنونٍ في هذا العلم، تزيد من روعة الفقه، وتؤكد على شدة اهتمامهم به من ناحية، وعلى سعيهم في تسهيل مناهجه الدراسيَّة الميسرة للإحاطة به للطالبين من جهةٍ أخرى، كما تكشف عن روعة أذواقهم، وقدرتهم للتخطيط، وسُرعة الفهم، لخفايا هذا العلم الدقيق.

فمن الفنون التي ابتكروها: فنُّ «الأشباه والنظائر» وهو يعني: جمع الموضوعات المختلفة، المشتركة في الحكم المعين، في موضع واحد، وجمع الأحكام المتعددة والمتباينة لموضوع واحد في محلٍّ واحد.

وهذا الفنُ يستدعي من الفقيه حُضورَ الذهن، وسُرعةَ الخاطر، والإحاطة التامة بكلّ الأبواب، حتى يتمكن من جمع الأشباه والمتماثلات في الحكم، والنظائر والمتّحدات في الموضوع ويقف عليها بنظرة واحدة، فيمكنه من خلال الوحدات الوقوف على العناصر المشتركة فيما بينها، من خلال القواعد و تطبيقها على مفرداتها بسهولة تامة.

وفي ذلك كلّه من الفوائد التمرينية للطالب ما لا يخفى.

ومن الفنون الفقهيّة: «فنّ الخلاف والوفاق» ويعني: معرفة ما يختلف الفقهاء في حكمه سواء في المذهب الواحد، أو بين المذاهب المتعدّدة.

وهذا الفن يقتضي من الفقيه جهداً كبيراً كي يتتبع كتب الفقهاء ويستحضرها، بعد التعرّف التام على مصطلحات كلّ مذهب وفقيه، ومعرفة القواعد الأصولية التي يبتني عليها فقه كلّ مذهب، وكذلك المباني التي يلتزمها كلّ فقيه في المذهب الواحد.

ولا يخفى ما في هذا من جُهد وعناء على الفقيه، وما يدلّ عليه من موسوعيّة وقوة وفقاهاة عند عارفه، ولذا قيل: «إن أعلم الناس في الفقه، أعرفهم باختلافات الفقهاء».

ومن الفنون المبتكرة: «فنّ المسائل المُشكلة» وهي المسائل التي تكون في ظاهرها معقّدة، لما هي عليه من اختلاف الأحكام المرتبطة بموضوع معيّن، اختلافاً إلى حدّ التنافي والتناقض، مع وحدة الموضوع ظاهرياً.

أو وحدة الحكم في موضوعات متعدّدة مختلفة متباعدة في النظر الأولي، بما يدعو إلى الاستغراب والدهشة في ظاهر الحال.

وهذه المسائل كانت تُرصد عادةً لاختبار الفقهاء، وقياس ذكائهم، وحضور

خواطرهم، ولمعرفة مدى استيعابهم لمسائل الفقه، ووقوفهم على دقائق الشريعة وخباياها، وسيطرتهم على حلّ عقدها ومشاكلها.

وقد يستفاد من ذلك في معرفة حال من يدّعي الفقه، أو بهت المعاندين كما حصل في قضية الإمام الجواد عليه السلام مع يحيى بن أكثم قاضي الدولة، وقد ورد في المسألة (٤) من كتابنا هذا.

ويدخل في هذا الفن - أيضاً - المسائل القضائية المعقدة، التي تقتضي من الفقيه دقة فائقة لحلّها، كتلك التي حصلت في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فقضى فيها بأقضيته الشهيرة، وقد جاء بعضها ضمن المسائل المعروضة في الكتاب [لاحظ المسألة ٤٢ و ٦٤] وعن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام، في المسألة (٥١).

وهذه المسائل المشكّلة تشبه «الألغاز» أحياناً، وتشبه ما يسمى بـ «الحيل» تارةً، ولعلّ من أجل ذلك سمّاها الشيخ المفيد بـ «العويص من الفقه»<sup>(١)</sup>.

فكلمة «العويص» هي: من «عاص» الأمر «يعوص عوصاً» بمعنى: يلتوى، فحفي وصعب، و«عاص» الكلام: خفي معناه، وصعب فهمه، فهو «عويص».

ف نجد في هذا الكتاب من المسائل ما هو من نوع الأحكام المتماثلة في الموضوع الواحد، وكذلك من الموضوعات المتناظرة في الحكم الواحد.

والشيخ المفيد قدس سره أبدى بطلوةً فائقةً في الإجابة على هذه المسائل، وتحديد تخريجاتها الفقهية، وتعيين أبوابها، وحلّ معضلاتها، بما بين عن لياقته بما يتوقع من فقيه عظيم مثله، يتسنّم المرجعية في عصره، ويمتاز بوسام «التجديد»

(١) لم نجد من سبق المفيد في هذه التسمية، سوى ما ورد في مؤلفات البرقي، فقد ذكر له كتاب

باسم «العويص» إلا أننا لم نعرف عن موضوعه شيئاً، هل هو في الفقه أو غيره؟

على أقرانه .

وأعتقد: أن في توجيه هذه الأسئلة الى شخصه بالذات، وتصديّه للإجابة عليها بهذه القوة، لهو الدليل الكافي على موقعه الفريد بين فقهاء الأمة .  
ولقد تميّزت إجاباته بالوضوح، والمرونة الفقهية، والاستدلال القوي، ما لا يحتاج معه إلى تطويل .

مضافاً إلى أنه - في كثير من الاجابات - تفنّن في ذكر الإجابات، وتعيدها بوجوه مختلفة، بحيث جمع في بعضها (١٠) أجوبة [لاحظ المسألة الثانية]، وهذا بلاريب يكشف عن جامعيته وسيطرته على الفقه بطورٍ كامل .  
كما وأشار في اكثر المسائل إلى ما وقع فيها من اجماع الأمة، وإجماع مذهب أهل البيت عليهم السلام أو إجماع المخالفين، أو الإختلاف الواقع بينهم، بما يكشف عن اطلاعه التام على «فنّ الخلاف والوفاق» وعلى جميع المذاهب الاسلامية .

ومن هنا، فإنّ بالامكان أن يصنّف هذا الكتاب في كل من فنون:  
«الاشباه والنظائر الفقهية» و«الخلافيات» مضافاً الى «العويص من الفقه» .  
وأما الناحية التربوية في هذه المسائل، فهو مشهود بوضوح في الاجابات، كما يشعر بذلك أيضاً، عرض المسائل في صيغة أبيات شعرية موزونة، بما يسهل حفظها، ويشوّق لاستذكارها وتداولها، كما في المسائل [٧٥ و ٨٠ و ٨١] .  
ويبدو من مقدمة الرسالة: أن أصله كان ما ورد على الشيخ من مسائل أرسلت إليه من مدينة «نيسابور» فطلّب من الشيخ أن يجمعها ويضيف إليها طرفاً من المسائل الأخرى في بابهِ ونوعه .

ولعلّ هذا هو السبب في تسمية بعض له: بجوابات المسائل النيسابورية .

أو يكون أصله مذكّره في النجاشي في كتب الشيخ باسم: مسائل أبي الحسن النيسابوري بعد إضافة شيء عليه، كما يظهر من مقدمته.  
أما النجاشي وشيخنا العلامة الطهراني رحمه الله فقد ذكراها باسم «العويص».

ومما يجب التذكير به: أن النسخ المتوفرة لهذه الرسالة تبدأ بمسائل النكاح، ثم الطلاق وما يناسبه، ثم الحدود والديات، ثم الارث والفرائض، والنواذر في المسائل المختلطة.

وقد يُثار سؤال عما لو كان الكتاب يحتوي على سائر كتب الفقه وأبوابه؟  
فهل حصل فيه نقص!

وقد أشار شيخنا الطهراني قدس الله روحه إلى أن هذه النسخ الموجودة مختصرة من أصل لها لا بد أن يكون أكبر أو اكمل!  
ونحمد الله على توفيقه، ونسأله الرضا بفضله وإحسانه وأن يتقبل منا بكرمه وجلاله، إنه ذو الجلال والإكرام.



هَذَا كِتَابُ الْمَسْأَلِ الْمَسْئُوتِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منه من هذا الكتاب  
عند من هذا الكتاب  
الشيخ محمد بن الحسين  
وذكر من هذا الكتاب  
سنة كذا من هذا الكتاب  
في كذا من هذا الكتاب

الحمد لله على نعمائه، وله الشكر على أرفعه

بِإِذْنِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْبَشَرِ

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ حُجَّةً وَأَصْفِيَاءَ وَ

سَلَامٌ كَثِيرًا سَأَلْتُ فَقَالَ اللَّهُ أَرَأَيْتَ

لَكَ مَا كُنْتَ تَسْأَلُ مِنْ مَنِيٍّ مِنْ ذُنُوبِكَ خَيْرًا

الْوَارِدِ مِنْ نِشَابُورِ الْمَسْأَلِ الْمَسْئُوتِ إِلَى

الْعَوِيضِ فِي الْفَقْهِ وَمَا دَارِ بَيْتِي فِي ذَلِكَ الْحَاجَةِ

لَا

هذا كتاب المسألة المسئوت  
في كذا من هذا الكتاب  
في كذا من هذا الكتاب  
في كذا من هذا الكتاب

اليوم  
مات  
الهياب  
ما اخت  
مات  
على  
وانا  
نما  
في

الحمد لله على نعمائه

اجمعين في يومنا الذي آمين رب العالمين  
وقلت  
في بعض يومنا الذي ليس من العسل الا من  
في الحجة الحرام من السنة ثلثة وثمانين  
الالف المائنة من الحجة المباركة العلية  
النبيوتية في مشهد الكاظمين على ساكنه  
السلام دار البريق المفلحة  
الاف الحجة ما دامت الشهرة الشمسية و  
القمرية ٥٥٥

تاریخ و جغرافیہ

[illegible]

للاسلام **جواب** هذا الصراحي عند علي بن ابي طالب وجعل  
 مهرها عرا ولم حرم من و سلم اليها ثم اسلم لعندها فلم يحرم  
 عليه فلم يمسك من المهر المحطورة ملة الاسلام ولا زهرها  
 خلافا لعنده الاول علي ما ذكرناه وهذا الجواب على الإجماع  
**مسألة** أخرى رجل عقد على امرأة فخطبت  
 له ما لعقد ساعد من مائة ثم حرمت عليه بعد ذلك إلى المات  
 من غير لقاح حدثه ولا اجدسه والجور وقع مما على حياته  
**جواب** هذا رجل كان له امرأة فزوجها بما  
 وهو لا يعلم انها ما يخلت له بالعقد على الطاهر فلما كان بعد  
 ساعده من المهر عرف السبب بينهما فاشترى النكاح بعبر طلاق  
 ولم يخل له ابدا عما جميع الاجمال وهذا القول اجماع

## المسألة في الطلاق والعراق

والمهور والابلا والعدو والطهار

رجلا قبل إلى امرأه رجل مسلم لا ملة لعقل فقال لها انت طالق  
 على ما يملكه غزو حروجه جاعه من المسلمين يقول ذلك  
 وروح المراه اشتد لاس كراهة لما وقع من الاجنبى المطانز  
 زوجته فلم ينفقه لراسته و فرق الحاكم بينه وبين امراته  
 ووطبها المطلق بعد ساعده خلافا **جواب**  
 هذا رجل ورجل عايت غزو وجهه في طلاقه فلما مضى من بين  
 بينهما بدالته ذلك فابطلوا له واشهد على ابطلها

کدا کدا و کدا در هم ماطه عور درها و عشر درهم  
 فان بالدا و لدا درها لسه الامران بکون لمانه و عور درها

هم محض العویم بحمد الله و منه  
 والحمد لله رب العالمین و صلواته  
 بحاجب طنه محله و ماله الطام

کتابخانه قرائت خانه عمومی آریه الله العظمی  
 مرعشی نجفی - ۳

العريس كمنذر زكري  
داشلاه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على نعمائه وله الشكر على حسن بركاته وصلى الله على سيد  
انبياء وآله الطاهرين من حجه واصفياء وسلم كثيرا  
سالت وفعل الله ان ابنت لك ما كنت سمعته  
في مذكرة اخينا الوارث من نسا بورجسه الله بالسيا  
المنبوية الى العريس في الفقه وما كان داربنا في ذلك  
المجالس التي اتفق النافيهما تقارب ما تقدم ذكره  
معناه واخيف ذكره فاما في باب ونوعه في ذلك وال  
هن ما اخقن بمذهب آل محمد عليه وعليهم السلام عليه  
العادة او بعضهم لتقف على شروحه وتبين ملكته من  
وانا عجيب الى ما سالت من ذلك بمعونة الله تعالى  
وتيسيره ان شاء الله تعالى يسأل الله الكتاب مسئلة  
في امرأة لها بعل صحيح البعولية امكن من نفسها و  
كامل العقل رضى الدين فوطيها من غير جرح ولا علمها  
في ذلك والبعل المقدم ذكره كان لذلك كراهة اطلاق  
راضية من جهة الشريعة رضا الاختيار بسبب هذا امر

فانت طالق انتن فولد تمام جیعا ما یكون الحکم فی  
 طلاق لا یطلق بآیه ابداً بولادیه لانه لم یحصل له سر  
 حد الطلاق بل حصل غیره وذلك ایضاً علی مذهب النعمانی  
 کما قد مضاه فی الامراء الحق اذا قال له عندی کذا  
 درهم ولم یتین فقد اقرب منه درهم علی ما یقتضی  
 فان قال کذا درهم فاعشرون درهما فان قال کذا  
 درهم فاعشرون درهما فان قال کذا درهم فاحد عشر  
 درهما فان قال کذا درهم فاحد عشر درهما  
 فان قال کذا وکذا درهم فدرهم

این کتاب در بیان  
 احکام طلاق است  
 و در بیان احکام  
 طلاق است

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على انعامه والشكر على بلائه وصلى الله على سيد انبيائه وآله  
الطاهرين من جده اصنيائه وسلم كثيراً . سالت ونفك الله ان اثبت  
لك ما كنت سمعته مني في مذاكرة اخبار الوارد من نيشابور حرم سداقه بالمثل  
المنسوبة الى العويص في الفقه وما كان داريننا في تلك المجالس التي اتفق  
لنا فيها ما يقارب ما تقدم ذكره في معناه واضيف ذكر طرف مما في بابيه ونوعه الى  
ذلك وافضل بين ما اختص مذهب ال محمد عليه وعليهم السلام طاب لهم عليه  
العامنا وبعضهم لتغف على مشر وحد ويهين مكنه من صريحه وانا نجيبك  
الى ما سالت من ذلك بعون الله ويسره انشاء الله في مسائل النكاح  
في امراتها بعل صحيح البعولية امكنت من نفسها زوجها كما ملا العقل رضي الله عنهما  
من غير حرج عليه ولا عليها في ذلك والبعول المقدم ذكره كاره لذلك كراهة الطباع  
راض به من جهة الشريعة رضا الاختيار . هذه امراتون في البهاز وجهان فائدة  
ورز وجت رجلا مسلما فوطئها بالنكاح الشرعي لا حرج عليه ولا عليها فيه وبلغ  
التمني اليه ذلك فكونه من جهة الطباع ورضى به من جهة التسليم نشرع الاسلام و  
هذا الجواب على قول الكل وعليه الاجماع . اخرين في رجب خطبا  
امرات حرة مسلمة فساغ لها النكاح احدهما ولم يعمل لها مثل ذلك من الاخر وليس  
بينهما وهم ينزع النكاح ولا خلاف في حرمة ولا دين . هذا جعل لداربع شوية

الطلاق  
الابانة من طلاق

اسم ذلك ثلث المان  
لامرته انت طالق باطلقة لا طلقنك ما احكم في ذلك  
وتعلق بواحدة وهو قوله انت  
وقوله يا مطلقه وسف لها بما وقع عينا من الطلاق وتبين لها به وقوله لا طلقنك وعد لها  
بالطلاق فربما وفيه رد بها خلفه وهذا الفتوى يختص بمذهب المان  
لامرته انت طالق في خريوم من اول الشهر تعلق فيه يوم اثنى عشر من الشهر لان  
الشهر ثنتان ويوم اثناس عشر منه وهو خريوم من اوله وهذا يجوز ان يعم على مذهب  
المان لا يقيم الطلاق بالابانة في رجل قال لامرته وهي عيلة ان ولدت غلاما  
فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنى فو لدت غلاما ثم جارية  
بطلق بواحدة لانها علفت منه بالواحدة حين ولدت الغلام فلما ولدت الجارية انقضت عدتها  
بنفس الولادة فلم يقع بها طلاق وهذا كالذي تقدم يخص بمذهب المان  
قال قائل خبرني لو ولدت الجارية قبل الغلام ما يكون ما احكم في ذلك  
انها قد تكون طلقت ثلاثا ذلك لانها حين ولدت الجارية طلقت اثنى فاذا ولدت الغلام علم ان الطلاق الاول  
وقع بها فانت لذلك بالثلاث وهذا كالذي سلف من مذهب المان فان قال لها  
ان كان ما في بطنك غلاما فانت طالق واحدة وان كان ما في بطنك جارية فانت طالق  
اثنى من ما يكون احكم نذكرك نطلق ثلث طلقات ايها كان اولها اجمعها كانه في  
بطنها وهذا كالمقدم ذكره ايها فان قال لها ان كان ما في بطنك غلاما فانت طالق  
واحدة وان كانت جارية فانت طالق اثنى فو لدتها جميعا ما يكون احكم بذلك  
لانطلق بها ثلاثا بولادة واحدة لا يحصل له شرط عند الطلاق بل يحصل غيره وذلك ايها على مذهب المان  
كما قدمناه في الاصل رجوع اذا قال لامرته كذا درهم لم يبرئ فخذوا ثلثه درهم  
على ما يقتضيه لسان فان قال كذا درهم اثنى عشر درهم فان قال كذا درهم اثنى عشر  
درهما فان قال كذا وكذا درهم اثنى عشر درهم فان قال كذا درهم فقدم ثم كتاب  
مسائل العوديس للشيخ الجليل السيد ابي عبد الله الميرزا محمد بن النعمان اتمار في رضوانه عليه  
ارضاء وطيب مشواره وجعل الشبهة ما واه في اربع وعشرين من غموزي اشجة الحرام من سب اربع وعشرين

المان  
الذي سلف من مذهب



الحمد لله على نعمائه وله الشكر على دفع بلائه وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله الطاهرين حوجوا واصعاه وسلم  
 كثيرا سالت وقلنا الله ان اثبت لك ما كتبت صنعت  
 منقذ مذكرة احبنا الوارد من نساير بالمال والنسبة  
 الى العرش في القبة وما كان دارينا في تلك المجالس  
 التي اتفق لنا الاحتجاج فيها ما يقارب ما تقدم ذكره  
 في معناه واصيف اليه طرفا ما في باب ونزاع وافضل لك  
 بين ما خفف من اهبال الرسول عليهم السلام ما طاب بها  
 عليه العامة او بعضهم منه لتقف على مشروحه وتبين  
 لك مليته من صريحه واما مجيبك الى ما سالت من ذلك  
 المعونة الله تعالى اسئل الله تعالى ان يوفقني  
 مسئلة في امارة كما جعل صحيح البعثة مكنة نفسها من اجل  
 كامل رضى الدين فوطها من عرج عليه ولا عليها في ذلك  
 والبعث المقدم ذكره كاد ذلك كراهية الطباع راض

نسخة المخطوطة الرقعية

الحمد لله على نعمائه وله الشكر على دفع بلائه وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله الطاهرين حوجوا واصعاه وسلم  
 كثيرا سالت وقلنا الله ان اثبت لك ما كتبت صنعت  
 منقذ مذكرة احبنا الوارد من نساير بالمال والنسبة  
 الى العرش في القبة وما كان دارينا في تلك المجالس  
 التي اتفق لنا الاحتجاج فيها ما يقارب ما تقدم ذكره  
 في معناه واصيف اليه طرفا ما في باب ونزاع وافضل لك  
 بين ما خفف من اهبال الرسول عليهم السلام ما طاب بها  
 عليه العامة او بعضهم منه لتقف على مشروحه وتبين  
 لك مليته من صريحه واما مجيبك الى ما سالت من ذلك  
 المعونة الله تعالى اسئل الله تعالى ان يوفقني  
 مسئلة في امارة كما جعل صحيح البعثة مكنة نفسها من اجل  
 كامل رضى الدين فوطها من عرج عليه ولا عليها في ذلك  
 والبعث المقدم ذكره كاد ذلك كراهية الطباع راض





[illegible]



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وله الشكر على حسن بلائه، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، وآله الطاهرين حججه وأصفيائه وسلّم كثيراً.

وبعد: سألت وفقك الله تعالى أن اثبت لك ما كنت سمعته مني في مذاكرة أخينا الوارد من نيسابور، بالمسائل المنسوبة إلى العويص في الفقه، وما دار بيننا في تلك المجالس التي اتفق لنا الاحتجاج فيها، مما يقارب ما تقدم ذكره في معناه، واضيف إليه طرفاً مما في بابه ونوعه، وافصل لك بين مذاهب آل الرسول عليهم السلام مما طابقت عليه العامة أو بعضهم منه، لتقف على مشروحه، ويتميز لك مكنيته من صريحه، وأنا مجيبك إلى ما سألت من ذلك، بمعونة الله وتيسيره إن شاء الله.



## « باب في مسائل النكاح »

(١) مسألة: في امرأة لها بعل صحيح البعولية ، مكّنت نفسها من رجل كامل العقل، رضي الدين، فوطئها من غير حرج عليه و لا عليها في ذلك، و البعل المقدم ذكره كاره لذلك كراهية الطباع، راض به من جهة الشريعة رضا الاختيار.

الجواب: هذه امرأة نعي إليها زوجها، فاعتدّت، و تزوّجت رجلاً مسلماً، فوطئها بالنكاح الشرعي، لا حرج عليه و لا عليها فيه، و بلغ المنعي ذلك، فكرهه من جهة الطباع، و رضي به من جهة التسليم لشرع الإسلام، و هذا الجواب على قول الكلّ، و عليه الإجماع.

(٢) مسألة أخرى: في رجلين خطبا امرأة حرة مسلمة، فساغ لها مناكحة أحدهما، و لم يحل لها مثل ذلك من الآخر، و ليس بينهما رحم يمنع من النكاح، و لا خلاف في حرية و لا دين.



الجواب: هذا رجل له أربع نسوة، فحرام عليه نكاح أخرى بالإجماع.  
 جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بهذه المرأة في حال  
 تبعلها، فلا تحل له أبداً في قول آل الرسول عليهم السلام خاصة.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها في عدة من زوج،  
 و دخل بها جاهلاً ثم استبصر، فاعتزلها، فلمّا قضت العدة خطبها مع  
 الآخر الذي ذكرناه، فلم تحلّ له بالإجماع من آل محمد عليهم السلام وقول  
 بعض أهل الخلاف .

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها و هي في عدة من  
 زوج على بصيرة من أمرها، فعقده باطل، و لا تحلّ له أبداً على الخبر المأثور  
 عن آل محمد عليهم السلام .

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها في الإحرام و هو  
 عالم بذلك فعقده أيضاً باطل، و لا تحلّ له أبداً على قول أهل الإمامة،  
 المروي عن آل الرسول عليهم السلام.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كانت زوجته فيما سلف، و بانث  
 منه ثلاث مرّات على طلاق العدة بتسع تطليقات، فلا تحلّ له أبداً بإجماع  
 الإمامية عن أئمة الهدى عليهم السلام .

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بابنها أو ابنيها أو أخيها  
 فأوقب، فذلك يحرم نكاحها عليه و إن تاب ممّا سلف منه، أو أقام عليه،  
 بإجماع آل الرسول عليهم السلام وقد حكى مثله عن بعض أصحاب

الحديث من أهل الخلاف .

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان زوجاً لأُمّها أو ابنتها، و قد دخل بإحديهما ثم فارقها، فلا تحلّ له لأجل ذلك بالإجماع.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون عاقداً على إحدى أُمّهاتها أو بناتها أو أخواتها، فلا يحلّ له مناكحتها و إن لم يكن بينها و بينه في نفسه رحم، أو خلاف في حرّية أو دين.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بأُمّها أو ابنتها، فلا تحلّ له أبداً على قول بعض الشيعة<sup>(٥)</sup> و جماعة من أهل الخلاف.

(٣) مسألة أخرى: في امرأة حرة مسلمة كاملة، وطئها خمسة أزواج مسلمين أحرار كاملين في يوم واحد من غير حرج عليهم و لا عليها في ذلك و لا مآثم.

الجواب: هذه امرأة كبيرة السن، آيسة من الحيض، فليس عليها عدّة تحبسها بعد الطلاق عن الأزواج، تزوّجها رجل أوّل النهار و دخل بها، ثمّ طلقها فتزوّجت بآخر بعد الطلاق بلا فصل، و كانت حالها معه كالأوّل، ثمّ تزوّجها ثالث، و رابع، و خامس على ما وصفناه و القول بسقوط العدّة عن الآيسة من الحيض، مروي عن آل محمد عليهم السلام و هو مذهب جماعة كثيرة من شيعتهم الفقهاء.

جواب آخر: و يخرج ذلك أيضاً على مذهب العائمة بالخلع العاقب

للنكاح بعد الدخول، ثم الطلاق بعد العقد الحاصل بعد الخلع، على جواز ذلك عندهم، ووقوعه على البدعة بترتيب قد فصلناه و شرحناه في غير هذا المكان<sup>(١)</sup>.

و وجه آخر: و هو أنه لو فرضت هذه المسألة في وطء لم يذكر فيه الأزواج، لخرجت في الآيسة من الحيض بملك اليمين على ما قدمناه، ولم يحصل فيما أعلم بين الجميع في ذلك خلاف.

(٤) مسألة أخرى: و هي مسألة سيدنا أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام مع يحيى بن أكثم القاضي بحضرة المأمون فلم يجب عنها، و ظهر عليه الانقطاع.

رجل نظر إلى امرأة أول النهار، فكان نظره إليها حراماً، فلما ارتفع النهار، حلّت له، فلما زالت الشمس حرمت عليه، فلما كان وقت العصر حلّت له، فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما كان [وقت] العشاء الآخرة حلّت له، فلما كان وقت انتصاف الليل حرمت عليه، فلما اعترض الفجر حلّت له، فلما ارتفع النهار حرمت عليه، فلما وجبت الظهر حلّت له.

الجواب: هذا رجل نظر في أول النهار إلى أمة قوم و هم لذلك كارهون، أو نظر إليها بغير إذنهم متعمداً نظر شهوة فكان نظره حراماً، فلما ارتفع النهار ابتاعها من القوم فحلّت له بالملك، فلما زالت

(١) انظر: الفصول المختارة / ١٣٧.

الشمس أعتقها لوجه الله تعالى فحرمت عليه بالعتق، فلمّا كان وقت العصر تزوّجها فحلت له بالعقد، فلمّا كان المغرب ظاهر منها فحرمت عليه بالظهار، فلمّا كان وقت العشاء الآخرة كفر عن يمينه فحلت له بالكفارة، فلمّا كان نصف الليل طلقها تطليقة واحدة فحرمت عليه، فلمّا كان عند الفجر راجعها فحلت له، فلمّا ارتفع النهار خلعها فحرمت عليه، فلمّا وجبت الظهر استأنف العقد عليها بالنكاح فحلت له والقول في هذه المسألة على ما شرحناه إجماع.

(٥) مسألة أخرى: في امرأة تطوّعت، فحرّم التطوع على زوجها وطئها.

الجواب: هذه امرأة اعتكفت، أو أحرمت للتطوع بالحج، أو صامت تطوعاً، وهذا الجواب على الإجماع.

(٦) مسألة أخرى: في امرأة عصت ربّها عزّ وجلّ، فحلّ بذلك لزوجها ما يحرم مع طاعتها لله عزّ وجلّ من وطئها.

الجواب: هذه امرأة كانت قاضية يوماً من شهر رمضان فكتمته زوجها فكانت على ظاهر الإفطار، أو كانت حائضاً فكتمت الحيض وأخبرت عن نفسها بالطهارة، والزوج لا يعلم باطن الحال، وهذا أيضاً اتفاق وإجماع.

(٧) مسألة أخرى: في رجل يحلّ له استدامة نكاح لو رام استئنافه وهو على حاله لكان عليه بالإجماع حراماً.

الجواب: هذا رجل من أهل الكتاب أسلمت زوجته وأقام على الذمة، فكان مالكا للعقد على المرأة، ولم تبين منه بذلك ما لم يقهرها على الخروج من دار الهجرة، ولو رام استئناف العقد على مسلمة لكان ممنوعاً من ذلك بلا اختلاف.

وهذا الجواب على مذهب الشيعة، وجماعة من أهل النظر، وهم المعتزلة، دون من سواهم من المتفقهة، وهو قول عمر بن الخطاب من الصحابة وبه تواترت عنه الأخبار.

(٨) مسألة أخرى: رجل استباح فرجاً بمهر يحرم استباحته في ملة الإسلام، فحلّ له بإجماع أهل الإسلام.

الجواب: هذا نصراني عقد على نصرانية، وجعل مهرها خمرأ أو لحم خنزير وسلّم إليها، ثمّ أسلم بعد ذلك فلم تحرم عليه بما سلف من المهر المحظور في ملة الإسلام، وكان فرجها حلالاً بالعقد الأوّل على ما ذكرناه، وهذا الجواب على الإجماع.

(٩) مسألة أخرى: رجل عقد على امرأة فحلّت له بالعقد ساعة من نهار، ثمّ حرمت عليه بعد ذلك إلى الممات، من غير كفر أحدثه ولا أحدثته، ولا فجور وقع منهما على حال.

الجواب: هذا رجل كانت له امرأة، فتزوج بأُمّها وهو لا يعلم أنّها أُمّها، فحلّت له بالعقد على الظاهر، فلمّا كان بعد ساعة من النهار عرف النسب بينهما، فانفسخ النكاح بغير طلاق، ولم تحلّ له أبداً على جميع

الأحوال، وهذا القول إجماع.

[ (١٠) مسألة اخرى: رجل له زوجة حلال، فطلّقها تطليقة رجعية ولم يكن طلقها قبل ذلك، فحرم عليه أن يتزوّجها بعد خروجها من العدة.  
الجواب: هذه امرأة فجر زوجها بأمّها و بنتها في حبالته لا تحرم عليه فإن طلقها تطليقة واعتدّت فلا يحلّ له التزويج بها بعد، لأنّها بنت امرأة وطئها. ]

## «باب المسائل في الطلاق، و الفراق، والمهور، والإيلاء، والعدة، والظهار»

(١١) مسألة: رجل أقبل إلى امرأة رجل مسلم كامل العقل، فقال لها: أنت طالق على كتاب الله عزّ وجلّ، و حضره جماعة من المسلمين يقول ذلك، و زوج المرأة أشد الناس كراهة لما وقع من الأجنبي المطلق زوجته، فلم تنفعه كراهته، و فرّق الحاكم بينه و بين امرأته، و وطئها المطلق بعد ساعة حالاً.

الجواب: هذا رجل وكله رجل غائب عن زوجته في طلاقها، فلمّا مضى من بين يديه بداله في ذلك، فأبطل وكالته، و أشهد على إبطالها، وبعث في طلب الوكيل ليعلمه، فلم يدركه، حتى وصل إلى زوجته فطلقها، و كانت غير مدخول بها فلم يجب عليها عدّة و تزوّجها في الحال و دخل بها على ما وصفناه.

و يحتمل أن يكون كانت لم تبلغ الحيض، أو آيسة من الحيض

فجاز ذلك، وإن كانت مدخولاً بها على قول فريق من الإمامية بما ورد به الحديث.

ووجه آخر: وهو أن الإمام، يطلق امرأة المفقود أو وليه بحكم الإمام عليه بذلك، وفي هذا الجواب إجماع من الخاصة، واختلاف بين العامة.

(١٢) مسألة أخرى: في رجل طلق امرأة جعل إليه طلاقها، وأوقع ذلك بها في طهرها، على استبراء من جماع وحيض، وبينه في الطلاق بمحضر من شاهدي عدل، فلم يقع الطلاق، ولا شيء منه على الوجوه كلها والأسباب.

الجواب: هذا رجل أخذ وكيلين، فجعل الطلاق إليهما معاً، فاستأذن أحدهما صاحبه في ايقاع الطلاق، فأذن له في ذلك مكرهاً أو مغلوباً، والمأذون له لا يعلم الحقيقة من ذلك، وهذا الجواب على الإجماع.

ويحتمل أن يكون الموكل كان مكرهاً في توكيل الرجل، وهو لا يعلم بذلك، أو مغلوباً على عقله من حيث لا يشعر الوكيل، والقول في هذا الوجه أيضاً إجماع.

(١٣) مسألة أخرى: في امرأة طلقها زوجها فخيرها الله بحكم الشريعة بين أن تبين منه وتزوج، وبين أن تقيم عليه، فكان لها ما اختارته من ذلك، وإن كرهه الرجل وأباه.

الجواب: هذه المطلقة في المرض، إن أحبّت المقام على الزوجية أقامت وورثت المطلق لها بعد الوفاة، وإن أحبّت الانصراف قضت العدة



وتزوّجت و ليس عليها في كلا الأمرين جناح، وهذا الجواب إجماع من الإمامية عن آل الرسول عليهم السلام، وفيه بين العامة اختلاف.

(١٤) مسألة أخرى: في امرأة أطاعت ربّها عزّ وجلّ، ففارقت بالطاعة زوجها.

الجواب: هذه امرأة كانت مشركة وزوجها مشرك أيضاً، فأسلمت من الشرك وأقام زوجها عليه، وهذا إجماع.

(١٥) مسألة أخرى: في امرأة عصت ربّها عزّ وجلّ، ففارقت بالمعصية زوجها.

الجواب: هذه امرأة كانت مسلمة تحت مسلم، فارتدت عن الإسلام، وهذا القول أيضاً إجماع.

(١٦) مسألة أخرى: في رجلين كانا يمشيان، فسقط على أحدهما جدار فقتله، فحرمت على الآخر في الحال زوجته.

الجواب: هذا رجل زوّج عبده ابنته، و خرجا يمشيان، فسقط على المولى الجدار، فصار العبد بذلك ميراثاً للبنت، فحرمت عليه في الحال، وهذا مسلم بإجماع.

و وجه آخر: و هو أن يكون الرجلان جميعاً حرّين، و زوّج أحدهما أُمته الآخر، فسقط الجدار على صاحب الأُمة فمات منه، و صارت الأُمة ميراثاً، فحرمت على الحيّ بانتقال الملك إلى غير الذي زوّجه، و في هذا الجواب

خلاف.

(١٧) مسألة أخرى: في رجل كانت له زوجة، فاستباح انسان سواه شيئاً قد أبيح له، فحرمت على الرجل امرأته، وهو لذلك كاره، وعليه آسف.

الجواب: هذا رجل زوّج رجلاً أمته، ثمّ إنّه باعها من آخر فكان بيعها طلاقها، وفي هذا الجواب أيضاً خلاف ووافق.

(١٨) مسألة أخرى: في رجل كانت له زوجة يملك نكاحها، فعمد رجل من الناس إلى طاعة الله تعالى وتبرّع بها، فكان ذلك سبباً لانصراف المرأة عن الزوج وتملكها نفسها، وإن كره ذلك وأباه.

الجواب: هذا رجل زوّج عبداً لقوم أمته، ثمّ إنّه اعتقها فصارت حينئذ بالخيار من الإقامة عليه والانصراف عنه، وفي هذا الجواب إجماع عن آل الرسول، وبين العامة فيه اختلاف.

(١٩) مسألة أخرى: في رجل غاب عن زوجته ثلاثة أيام، فكتبت إليه الزوجة انني قد تزوجت بعدك، وأنا محتاجة إلى نفقة فانفذ لي ما انفقه على نفسي وزوجي، فوجب ذلك عليه ولم يكن له منه مخرج.

الجواب: هذه امرأة زوّجها أبوها عبداً له، وأعطاه مالا، وأذن له في السفر والتجارة بالمال، فخرج العبد قبل أن يدخل بالجارية، فلمّا صار على يومين من البلد مات سيده، فصار ميراثاً لابنته التي كان قد زوّجها، وحرمت بذلك عليه، وحلّت للأزواج في الحال، فتزوّجت رجلاً رضيت

به، وأنفذت إلى العبد بأن يحمل إليها من تركة أبيها التي في يده ما تصرفه فيما تشاء، فوجب ذلك عليه بلا اختلاف، وهذا الجواب مستمر<sup>(١)</sup> على الإجماع.

(٢٠) مسألة أخرى: في رجل كانت له أمة يطأها، فتزوّج عليها بحرة، ومكث معها مدّة، ثم طلقها فحرمت أمته عليه بطلاق امرأته، ولم تبين الزوجة منه بطلاقه لها.

الجواب: هذا رجل عاهد الله عزّ وجلّ ألاّ يقترب معصية، ولا يخالف شيئاً من أحكام الشريعة، ولا يعدل عن السنّة، ونذر في وقت العهد أنّه متى نقضه أعتق ما يملك كفّارة لصنعه، وجعل محل العتق وقت خلاف العهد، فخاصم زوجته، وبدر بطلاقها وهي حائض، فكان مبتدعاً فيما صنع، عاصياً لله فيما ارتكب، ولم يقع منه طلاق لزوجته لأنّه بخلاف السنّة، وعتقت عليه أمته بمقارفته البدعة على شرطه في النذر، وفي بعض هذا الجواب اتفاق من الأئمة، وفي بعضه خلاف.

(٢١) مسألة في الإيلاء: رجل حلف بالله العظيم أن لا يقرب امرأته سنة، فاستعدت عليه بعد الأربعة أشهر إلى الحاكم، فحكم عليها بالصبر. الجواب: هذا رجل عتّن يجب أن يتربص به سنة ليعالج نفسه، ولا يلزمه ما يلزم الصحيح عند الإيلاء بعد الأربعة أشهر من الفیء او الطلاق، وفي هذا الجواب إجماع من آل محمد عليهم السلام، وبين العامّة فيه اختلاف.

(٢٢) مسألة أخرى في الإيلاء: رجل حلف بالله تعالى أيضاً أن لا يقرب امرأته، فرافعته إلى الحاكم بعد الأربعة أشهر، فلم يحكم عليه بحكم المولين.

الجواب: هذا رجل حلف قبل الدخول، فلم يكن ذلك بحكم الإيلاء بإجماع آل محمد عليهم السلام.

جواب آخر: أو يكون يمينه على رضاع زوجته، مخافة أن يجامعها فتحمل فيضر ذلك بولدها، أو لضرب من النفع الظاهر لها أو له بذلك، وفي هذا الجواب أيضاً إجماع من أئمة الهدى عليهم السلام وفيهما جميعاً بين العامة اختلاف.

(٢٣) مسألة في العدة: امرأة طلقها زوجها، ووجب عليها بطلاقه عدة أيام معلومة فعمد انسان إلى طاعة الله عز وجل ففعلها، فوجب عليها عند فعل الطاعة من العدة من الأيام مثلاً ما كان وجب عليها قبل فعل ذلك الإنسان.

الجواب: هذه أمة طلقها زوج كان لها، فحاضت حيضتين في شهر واحد، فلمّا كان قبل أن ينقضي الشهر بيوم أو يومين قبل أن تطهر من الحيضة الثانية أعتقها مولاهما، فوجب عليها عدة الحرة ثلاثة أقراء، فلم تستوف ذلك حتى كملت ثلاثة أشهر. وفي هذه المسألة خلاف بين العامة ووافق.

(٢٤) مسألة أخرى: في امرأة طلقها زوجها ومضت في عدتها حتى

قاربت النصف منها، فلمّا انتهت إلى ذلك وجب عليها استئناف العدة من غير إخلال منها فيما مضى بشيء من حدود العدة .

الجواب: هذه جارية لم تبلغ المحيض، ومثلها من تحيض، طلّقت فوجب عليها العدة بالشهور، فلمّا مضت في عدّتها شهراً ونصف شهر أو حدوده حاضت، فوجب عليها إلغاء ما مضى واستئناف العدة بالحيض، وفي هذه المسألة خلاف ووافق أيضاً.

(٢٥) مسألة في المهور: رجل تزوج امرأة على مهر غير موزون، ولا مكيل، ولا ممسوح، ولا جسم، ولا جوهر، ولا هو شيء من الأموال والعروض، فتمّ نكاحه بذلك، وكان مصيباً للسنة.

الجواب: عقد ذلك العاقد على سورة أو آية من القرآن، وفي هذا الجواب إجماع من الإمامية ووافق من بعض العامة لهم، وخلاف من آخرين.

(٢٦) مسألة أخرى: في امرأة أجنبية من رجل قالت له قولاً حلّ به له فرجها من غير مهر، ولا أجر، ولا عقد أكثر مما تقدم من القول المذكور.

الجواب: هذه المرأة التي وهبت نفسها للنبيّ صلى الله عليه وآله، فنزل القرآن<sup>(١)</sup> بقصتها، وتحريم ذلك على غير نبيه عليه وآله السلام من كافة الناس، وليس في هذا الجواب بين الأمة خلاف.

---

(١) وهو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين﴾.

(٢٧) مسألة أخرى: في رجل تزوج امرأة على ألف درهم، ثم طلقها فوجب له عليها ألف درهم وخمسمائة درهم.

الجواب: هذه المرأة قبضت من الزوج ألف درهم التي مهرها به، ثم أشهدت على نفسها بأنه صدقة عليه، فلمّا عرف الزوج ذلك طلقها قبل أن يدخل بها، فكان له عليها ألف درهم بالصدقة، وخمسمائة درهم وهو نصف ما فرضه لها من الصداق، وهذا القول إجماع.

(٢٨) مسألة في الظهار: امرأة ظاهر منها زوجها على الوجه الذي يجب عليه كفارة، فلمّا ابتدأ في الكفارة وجب عليها مثل ما وجب عليه. الجواب: هذه امرأة نذرت لله عزّ وجلّ شكراً على عود زوجها إليها عند ابتدائه بالكفارة مثل كفارته عيناً، فوجب عليها الوفاء به، وهذا إجماع.

(٢٩) مسألة في العدة: امرأة بانّت من زوجها، فوجب عليها عدة سنة.

الجواب: هذه امرأة شابة بها عارض تحيض لأجله كل ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، أو أقل من ذلك أو أكثر حيضة، طلقها زوجها، فحاضت بعد طلاقها في مدّة سنة ثلاث حيض.

(٣٠) مسألة أخرى: في امرأة عدّتها ساعة من الزمان.

الجواب: هذه امرأة حامل طلقت، وولدت بعد ساعة من الطلاق، والقول في هذه المسألة إجماع.

(٣١) مسألة أخرى: في امرأة عدّتها ثلاثة أيام.

الجواب: هذه المرأة المستمتع بها على بعض الروايات عدتها حيضة واحدة فحاضت أقل الحيض ثلاثة أيام.

(٣٢) مسألة أخرى: في امرأة عدتها ثلاثة وعشرون يوماً.

الجواب: هذه أمة عدتها قرآن، و القول في هذه المسألة إجماع من آل محمد عليهم السلام وفيها للعمامة وفاق و خلاف.

[ (٣٣) مسألة: في امرأة عدتها سبعة وعشرون يوماً.

الجواب: هذه امرأة طلقها زوجها في آخر يوم من قرئها - وهو الطهر - فحاضت بعد ذلك اليوم أقل الحيض ثلاثة أيام، فطهرت أقل الطهر عشرة أيام، وحاضت أقل الحيض ثلاثة أيام، فطهرت أقل الطهر عشرة أيام، فذاك سبعة وعشرون يوماً، كملت به العدة و حلت للزواج وهذا على مذهب آل الرسول - عليهم السلام - ]

(٣٤) مسألة أخرى: في امرأة عدتها خمسة عشر شهراً.

الجواب: هذه امرأة شابة تحيض كل ثلاثة أشهر أو أربعة حيضة، تتربص بنفسها ثلاثة أطهار، فإن مضت سنة و لم يحصل لها فيه إلا قرآن، تربصت ثلاثة أشهر بعد ذلك، و بذلك تواترت الأخبار عن أئمة الهدى عليهم السلام.

(٣٥) مسألة أخرى: في رجل له جارية يملكها وحده، و لا مالك لها

غيره ووطنها فحرمت عليه مع ذلك حتى يطأها غيره.

الجواب: هذا رجل كان ناكحاً لهذه الجارية بعقد و مهر، ثم طلقها

تطليقتين، فاشتراها بعد ذلك من سيدها، فلا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره بظاهر القرآن، وفي هذه المسألة وفاق وخلاف.

(٣٦) مسألة في عدد من يحرم على الرجل نكاحه، ممّن كان يحلّ في شرع الإسلام وهي أربع وعشرون امرأة: أولها الملاءنة، والمطلقة تسع تطليقات للعدّة، والمدخول بأُمّها نكاحاً، والمدخول بابنتها كذلك، والمدخول بأُمّها وابنتها بملك اليمين، والربيبة، وأُمّ المرأة، وحليلة الابن وإن طلقها من بعد أو مات عنها، وكذلك حليلة الأب، والمدخول بها في العدّة، والمعقود عليها في العدّة مع العلم بذلك، والمنكوحه في الإحرام، والمفجور بأبيها، والمفجور بابنها، والمفجور بأخيها، والمفجور بها وهي ذات بعل، والمفضاة بالدخول بها قبل بلوغها تسع سنين، والتي يقذفها زوجها وهي صمّاء، والتي يقذفها أيضاً زوجها وهي خرساء، و بنت العمّة على ابن الخال إذا كان قد فجر بأُمّها، وبنت الخالة أيضاً كذلك، والمفجور بامها على الفاجر وكذلك المفجور بابنتها.

والقول في جميع من عدّدناه مأثور عن أئمة الهدى، وفي بعضه خلاف من سائر العامة، وفي بعضه وفاق منهم، وفي البعض الآخر خلاف.

(٣٧) مسألة: في عدد من تبين من الأزواج بغير طلاق، وهي في الجملة سبعون امرأة: أولها الملاءنة، والمختلعة والمرتدة والمرتدة عنها زوجها، والمجوسية إذا أسلمت وبقي زوجها على المجوسية، وكذلك الصابئية، واليهودية، والنصرانية كذلك على قول جمهور فقهاء العامة، و



الأمة المبيعة، والأمة المعتقة، والأمة إذا كان زوجها عبداً لسيدها ففرق بينهما بانت أيضاً بغير طلاق، والعبد إذا تزوج بغير إذن سيده ففرق السيد بينهما أيضاً بانت منه بغير طلاق، والأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها كذلك، ومن دخل بصبيّة لم تبلغ تسع سنين فافضاها فرق بينهما بغير طلاق، والمردودة لعيب تبين بغير طلاق، فمن ذلك البرصاء والمجدومة، والعرجاء، والعمياء، والمجنونة، والرتقاء، والعفلاء، ومن بها علّة تمنع من جماعها على كل حال، والمدلّسة بالحرية وهي أمة، والمدلّسة بالإسلام وهي ذميّة، وابنة الأمة إذا عقد عليها على أنّها بنت مهيّرة، وكذلك المدلّس عليها بالجنون وقد عقد له على أنّه عاقل، [والذميّ على أنّه مسلم]، والعبد على أنّه حرّ، والخصي على أنّه سليم، والعنّين على أنّه صحيح، والوضيع على أنّه شريف، والعاجز عن القيام بالأزواج على أنّه قادر، والصغير على أنّه كبير، ومن تزوج بأمة على حرّة كان لها فراقه بغير طلاق.

وكذلك من تزوّج بيهوديّة على مسلمة، وكذلك من تزوّج بنصرانيّة، ومن تزوّج بذات بعل فرق بينهما بغير طلاق، والمتزوج بها في العدة كذلك، والمتمتع بها على قول كافة الشيعة، والمجبرة على قول العامة، والمولى منها على قول كثير من العامة، والمحرمة على قول جمهور العامة، ومن علم أنّه قد سلف بينها وبين الزوج رضاع، وهنّ سبع نساء، ومن رضعت بها يحرم بعد النكاح، والمنكوح عليها بنت اختها بغير إذنهما، وكذلك المنكوح عليها بنت أخيها تبين من الزوج إذا شاءت بغير طلاق،

والمنكوحة على أختها تبين أيضاً بغير طلاق و المنكوحة على ابنتها كذلك،  
 و المنكوحة على أمها أيضاً و المنكوحة أيضاً بعد نكاح الوالد، و المنكوحة  
 أيضاً بعد نكاح الولد، و من عثر على أنها من ذوات المحارم بانت منه بغير  
 طلاق، فمن ذلك الأم و أمهاتها، و الابنة و بناتها، و بنات الابن و إن  
 سفلن، و بنات الأخ أيضاً، و بنات الأخت، و العمّات، و الخالات، و  
 المنكوحة على أربع حرائر تبين أيضاً بغير طلاق، و المنكوحة في عدّة رابعة  
 كذلك، و المنكوحة في الإحرام كذلك، و الأمة المنكوحة على أمتين تبين من  
 الحر بغير طلاق، و الأمة المنكوحة على حرتين تبين من العبد كذلك، و  
 الحرة المنكوحة أيضاً على حرتين تبين من العبد كما بانت منه الأمة بغير  
 طلاق. و في هذا الباب خلاف من العامة وفيه وفاق.

## «باب من المسائل في الحدود و الآداب والقصاص و الديات»

(٣٨) مسألة: في رجل حرّ كامل وجب عليه في يوم واحد الحدّ الكامل، ونصف الحدّ، وبعض الحدّ، وربع الحدّ، وثلث الحدّ.

الجواب: هذا رجل زنى و هو بكر في يوم من شهر رمضان، ثمّ تزوّج بعد ساعة امرأة أكرهها على نفسها بالجماع، ثمّ أتى بهيمة، ثمّ عاد إلى امرأته و قد حاضت فجامعها. فوجب عليه للزنا جلد مائة، و حرمة شهر رمضان تعزير ببعض الحد، و لإكراه امرأته على الجماع في نهار شهر رمضان نصف الحد، و لإتيان البهيمة خمسة وعشرون سوطاً، و لإتيان امرأته في الحيض اثنا عشر سوطاً و نصف بالأثر عن آل محمد عليهم السلام.

(٣٩) مسألة أخرى: في رجل وجب عليه في ساعتين من النهار حدّان و عشر حد.

الجواب: هذا رجل مملوك قذف حرّاً، و سكر، و زنا، فوجب عليه للقذف و السكر مائة و ستون سوطاً، و للزنا خمسون جلدة، فذاك حدّان و

عشر حد.

(٤٠) مسألة: في رجل وجب عليه في يوم واحد جلد خمسمائة سوط، و قطع يديه ورجليه، و قتل و تحريقه بالنار.

الجواب: هذا رجل زنى ثلاث مرّات و هو بكر، و شرب الخمر، و قذف حرّاً، و عمد إلى رجل مسلم فقطع يديه ورجليه، و أتى بهيمة، و قتل إمام المسلمين، و استمنى بيده، فوجب عليه للزنا ثلاث مرّات جلد ثلاثمائة سوط<sup>(١)</sup>، و لشرب الخمر ثمانون جلدة، و للقذف ثمانون أخرى، و لإتيان البهيمة عشرون<sup>(٢)</sup> سوطاً، و للاستمناء عشرون جلدة أيضاً، و للقصاص قطع يديه ورجليه، و لقتل الإمام القتل و الحرق بالنار.

(٤١) مسألة أخرى: في رجل زنى فوجب عليه خمس و سبعون جلدة، فزاد الجلاّد عليه واحدة، فمات منها فوجب عليه ديتة سبعة آلاف درهم و خمسمائة درهم.

الجواب: هذا مكاتب قضى نصف كتابته ثمّ زنى فوجب عليه في الزنا بقسط الحرية منه خمسون جلدة، و بقسط الرق خمس و عشرون جلدة، فلمّا زاد الضارب عليه واحدة فقتله، ضمن ديتة بقسط الحرية منه خمسة آلاف درهم، و بقسط الرق منه ألفا درهم و خمسمائة درهم، و ذلك أنّ قيمته كانت يومئذ على الرق المحض خمسة آلاف درهم.

(١) يعنى مع إقامة الحدّ عليه بعد كلّ زنا كما قال في المتنعة.

(٢) مرّ في مسألة ٣٨ خمسة و عشرون.

(٤٢) مسألة أخرى: في رجل أتى امرأة ليست له بمحرم، فوجب عليه الحد سرّاً وخفياً، ووجب على المرأة الحد ظاهراً وجهرّاً.

الجواب: هذا رجل تشبّهت له هذه المرأة بجاريته، وأتته ليلاً فوطئها وهو يظن أنها جاريته، ففُضِيَ أمير المؤمنين عليه السلام فيها بما وصفناه .

(٤٣) مسألة أخرى: في رجل أتى شيئاً فوجب عليه الأدب، ثم عاوده فوجب عليه الأدب، ثم عاوده ثالثة فوجب عليه القتل.

الجواب: هذا رجل أكل الربا بعد البيّنة فأدّب، ثم عاد إليه ثانية، فأدّب ثانية، ثم عاد ثالثة، فوجب عليه القتل على ما جاء به الأثر عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام.

(٤٤) مسألة أخرى: في رجل جنى على آخر جنائية، فوجب عليه بها ثلث الدية، ولم يقطع منه عضواً.

الجواب: هذا رجل داس بطن آخر حتى أحدث، فكان القصاص منه أن يداس بطنه حتى يحدث، أو يغرم ثلث الدية على ما جاء عن أئمة الهدى عليهم السلام.

(٤٥) مسألة أخرى: في رجل قتل حيواناً فلزّمة <sup>لِيَدِيهِ</sup> يديه عشرين درهماً.

الجواب: هذا رجل قتل كلب ماشية رجل فعليه أن يغرم له عشرين درهماً.

أيضاً (٤٥) مسألة أخرى: رجل قتل حرّاً مسلماً فوجب عليه أن يديه ثمانمائة درهم

الجواب: هذا رجل قتل ولد زنى فديته ثمانمائة درهم على قول أئمة الهدى عليهم السلام.

(٤٦) مسألة أخرى: رجل اقترف مأثماً فأوجب الحكم لأجل ذلك ذبح بقرة و تحريقها بالنار.

الجواب: هذا رجل وطئ هذه البقرة، فوجب عليه التعزير، و غرم ثمنها لصاحبها، و ذبحها، و تحريقها بالنار لثلا يأكل أحد من لحمها، لما جاء به الخبر عن آل محمد عليه السلام.

(٤٧) مسألة أخرى: رجل وطئ امرأة حراماً و هو بكر غير محصن، فوجب عليه القتل.

الجواب: هذا رجل زنى بذات محرم له، فوجب عليه القتل، أو استكره امرأة من غير ذوي أرحامه فالقتل أيضاً عليه واجب.

(٤٨) مسألة أخرى: امرأة جامعها ستة نفر في يوم واحد، فوجب على أحدهم القتل، و على الثاني الرجم، و على الثالث الحد، و على الرابع نصف الحد، و على الخامس التعزير، ولم يجب على السادس شيء.

الجواب: كان أحدهم ذمياً فوجب عليه القتل، و الآخر محصناً مسلماً فوجب عليه الرجم، و الآخر بكراً فوجب عليه الحد، و الآخر عبداً فوجب عليه نصف الحد. و الآخر صبيّاً فوجب عليه التعزير، و الآخر مجنوناً أو زوجاً فليس عليه شيء.

(٤٩) مسألة: في رجل وجد مع امرأة على حال جماع، فوجب على

الرَّجُلُ الرَّجْمُ ولم يجب على المرأة شيء البتة وهما جميعاً مسلمان عاقلان كاملان من غير إجبار ولا إكراه.

جواب: هذا رجل طلق امرأته ولم يُعلمها، فخرجت من عدتها، وكان له زوجة غيرها هو محصن بها، ثم إنه وطئ المطلقة، فشهد عليه الشهود بطلاقه لها على ما ذكرنا، فوجب عليه الرجم بوطئه حراماً ولم يجب على المرأة شيء لأنّها مكنته من نفسها على أنّه زوج لها.

(٥٠) مسألة أخرى: رجل قتل رجلاً مسلماً بغير حق، على العمد لقتله، فوجب عليه القود، فحرم الله تعالى على الإمام و سائر المسلمين قتله، وأخذ الدية منه زماناً طويلاً، ثمّ أباحهم ذلك.

الجواب: هذا رجل قتل واحداً في الحلّ، ثمّ هرب إلى الحرم، فلم يجز قتله فيه ولا أخذ الدية منه هناك حتى يخرج منه، فمكث فيه زماناً ثمّ خرج عنه، فحلّ منه ما كان محرّماً، على ما ثبتت به الرواية عن الصادقين عليهم السلام.

## « باب من المسائل المختلطة في العويص »

(٥١) مسألة: في امرأة ولدت على فراش بعلها ببغداد، فلحق نسبه برجل بالبصرة، ولزمه دون صاحب الفراش من غير أن يكون شاهد المرأة، أو عرفها، أو عقد عليها، أو وطئها حلالاً أو حراماً.

الجواب: هذه المرأة بكر، وقعت عليها امرأة ثيب في حال قد قامت فيها من جماع زوجها، فحوّلت نطفة الرجل إلى فرجها، فحملت منه، ومضى على ذلك تسعة أشهر، فتزوجت البكر في آخر التاسع برجل، ودخل في ليلة العقد عليها، فولدت على فراشه ولداً تاماً، فأنكر الزوج وقررها<sup>(١)</sup> على صنيعها، فاعترفت بها ذكرناه، وأقرت الفاعلة أيضاً به، فلحق المولود بصاحب النطفة على ما حكم به الحسن بن علي عليهما السلام.

(٥٢) مسألة: في باقلائي كانت له قدر فيها باقلاء، فمرت بالقدر غنم مع راعيها، فأدخلت إحدى الغنم رأسها في القدر لتأكل منها، ثم

---

(١) في بعض النسخ: وقرعها.



ذهبت لتخرجه فلم يخرج، فتنازع الباقلائي و الراعي في كسر القدر ليسلم الشاة، و في ذبحها لتسلم القدر. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إن كانت القدر في طريق السابلة، فعلى الباقلائي كسرها وتخليص الشاة منها، و إن كانت في ملكه و مسكنه فعلى صاحب الشاة ذبحها لتسلم القدر. و في معنى هذا الحكم أثر منقول.

(٥٣) مسألة أخرى: في رجل وصّى إلى رجل بوصيّة وجعلها أبواباً، فنسي الوصي باباً من الأبواب.

الجواب: يجعله في وجه من وجوه البر، فيجزئ عنه إن شاء الله، بذلك جاءت الرواية عن آل محمد عليه السلام.

(٥٤) مسألة: في رجل وصّى إلى رجل بدراهم يعطيها ثلاثة أنفس، فقال: اعط زيدا نصفها، و خالداً ثلثها، و عمراً ربعها.

الجواب: يعطي الأول و الثاني، و ما بقي فهو للثالث، و لا يضعها على العول<sup>(١)</sup> إن شاء الله.

(٥٥) مسألة: في رجل أعطى رجلاً دينارين ليبتاع له بهما شيئاً، و أعطاه آخر ديناراً، فاستأذنها في خلط الجميع فاذنا له، فلمّا مضى ليبتاع لهما، سقط أحد الدينارين و لم يعلم أيّهما سقط، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: لصاحب الدينارين أحد الدينارين الباقيين بلا شك،

(١) في بعض النسخ: على القول.

ويقسّم الدينار الآخر بينهما نصفين. بذلك ثبت الخبر عن آل محمد عليهم السلام.

(٥٦) مسألة أخرى: رجل وصّى إلى رجل بأن يخرج سهماً من ماله إلى الفقراء، ولم يعين شيئاً.

الجواب: يخرج واحداً من ثمانية أسهم، وهو الثمن. قال الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup> فهم ثمانية أصناف، لكل صنف منهم سهم على التحقيق.

(٥٧) مسألة أخرى: رجل وصّى بجزء من ماله، ولم يبيّن.

الجواب: يخرج<sup>(٢)</sup> واحداً من سبعة، وقيل من عشرة، قال الله تعالى ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً﴾<sup>(٣)</sup> والجبال كانت سبعة، وقيل كانت عشرة.

(٥٨) مسألة أخرى: رجل اوصى بكثير من ماله.

الجواب: يخرج عنه ثمانون درهماً، قال الله عزّ وجل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> وكانت ثمانين موطناً.

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) في بعض النسخ: يخرج منه السبع قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾، فالجزء واحد من سبعة يشهد به كتاب الله.

(٤) سورة التوبة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٥٩) مسألة أخرى: رجل قال: إن رزقني الله عزّ وجلّ كذا وكذا فكل عبد لي قديم هو حرّ لوجه الله عزّ وجلّ.

الجواب: يعتق كل عبد له عنده ستّة أشهر فصاعداً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾<sup>(١)</sup>، والقديم الذي قد مضى عليه ستة أشهر.

(٦٠) مسألة أخرى: رجل قال لزوجته: والله لأجامعنك اليوم، فقالت: والله لئن فعلت ذلك لا صليت باقي اليوم، كيف خلاصهما جميعاً؟

الجواب: يتركها حتى تصلي العصر، ثم يجامعها، وليس عليها صلاة فريضة في بقية يومها، وقد تخلصا جميعاً.

(٦١) مسألة أخرى: رجل كانت له زوجة وهي بين يديه، فأخذت ثمرة فألقته في فيها، فقال لها زوجها: والله لا أكلتها، ولا رميت بها، ولا ابتلعته، كيف خلاصهما جميعاً؟

الجواب: تأكل نصفها وتلقي نصفها، وقد تخلصا من الإثم والحنث.

(٦٢) مسألة أخرى: رجل قال: أول عبد أملكه فهو حرّ لوجه الله عزّ وجلّ، فملك عبيدين في وقت واحد.

الجواب: يعتقهما جميعاً، بالخبر عن آل محمد عليهم السلام.

(٦٣) مسألة أخرى: رجل كان له ثلاثون عبداً، فأعتق ثلثهم عند موته، فلم يعلم من المعتق منهم.

الجواب: يقرع بينهم، فمن خرجت القرعة عليه عتق.

(٦٤) مسألة أخرى: رجل ملك عبيداً من غير ابتياع لهم، ولا هبة، ولا صدقة، ولا غنيمة حرب، ولا ميراث من مالك تركهم.

الجواب: هذا رجل تزوّجت أمّه بعد أبيه نصرانياً، فأولدها أولاداً، فقضى أمير المؤمنين عليه السلام بقتلها<sup>(١)</sup> وجعل أولادها رقاً لأخيهم المسلم.

(٦٥) مسألة أخرى: رجل حرّ ادعى عليه آخر أنّه مملوك، فأنكر الرجل ذلك، وجاء قوم يشهدون له بالحرية وصدقه في دعواه وكذب خصمه، فرفعه إلى الإمام، فضربه ضرباً مبرحاً واستسعاه في مثل قيمته لو كان مملوكاً.

الجواب: هذا رجل باع نفسه على أنّه مملوك ثمّ هرب فجاء مبتاعه بطلبه فأنكر الرق، وقامت عليه البيّنة بالحرية وبما صنع.

(٦٦) مسألة أخرى: في رجل له جارية يملك جميعها، ليس لأحد

---

(١) في بعض النسخ: بحبسها أبداً.

و هذا الجواب إشارة إلى ما رواه الشيخ - قدّس سرّه - في التهذيب ج ١٠ / ٥٦٧ بإسناده إلى كتاب محمد بن قيس في قضايا أمير المؤمنين - عليه السلام -، و قال في ذيله: هذا الحكم مقصور على القضية التي فصلها أمير المؤمنين - عليه السلام - و لا يتعدّى إلى غيرها ... فراجع.

معه فيها نصيب، لا يحلّ له جماعها حتى يجامعها أحد غيره.

الجواب: هذا الرجل كان زوجاً لهذه الجارية، ثمّ ابتاعها من سيدها وقد كان طلقها تطليقتين، فلا يحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره<sup>(١)</sup>.

(٦٧) مسألة: رجل مسلم كامل ورد عليه وقت الفطرة وهو سليم لا آفة به ولا مال، فلم يجب عليه الفطرة، ولا على غيره أن يخرجها عنه.

الجواب: هذا مملوك بين نفسين لا يجب إخراج الفطرة عنه حتى يخلص لواحد منهما، أو يملكه واحد غيرهما.

---

(١) مرّت في مسألة ٣٥ أيضاً.

## [ باب في مسائل في غامض الميراث ]

(٦٨) مسألة أخرى: في رجل توفّي، فورثه سبعة اخوة و اخت لهم، فكان <sup>(٤)</sup> الميراث بينهم بالسوية.

الجواب: هذا رجل تزوّج أمّ امرأة أبيه، فولدت منه سبعة بنين، فصار بنوه اخوة لامرأة أبيه، ثمّ إنّ الرجل توفّي و بقي أبوه، ثمّ مات الأب بعده فورثت امرأته الثمن، و ورثه بنو ابنه الباقي كلّ واحد منهم الثمن بينهم بالسوية، فحصل لهم سبعة أثمان المال، و هو ما بقي بعد حق الزوجة التي هي اختهم من جهة الأمّ.

(٦٩) مسألة: في أخوين لأمّ و أب، ورث أحدهما المال كلّه و لم يرث الآخر شيئاً، و ليس بينهما خلاف في ملّة.

الجواب: كان الميت ابن أحدهما فورثه الأب خاصة دون أخيه الذي هو عم الميت على الاتفاق.

(٧٠) مسألة: في أخوين لأب و أمّ ورثا ميراثاً، و كان لأحدهما ثلاثة أرباع المال، و للآخر الربع.

الجواب: الموروث امرأة تركت ابني عمّهما أحدهما زوجها، فورث منها النصف بحق الزوجية، وورث مع أخيه نصف الباقي، وهو الربع من جميع المال.

(٧١) مسألة: في رجل و ابنه ورثا مالا فكان بينهما نصفين بالسوية.

الجواب: هذا رجل تزوّج بابنة عمّه، فماتت و خلفته، و أباه الذي هو عمّهما، فكان له بحق الزوجية النصف، و النصف الآخر لعمّهما الذي هو أبو زوجها.

(٧٢) مسألة أخرى: في امرأة ورثت أربعة أزواج واحداً بعد واحد، فصار لها نصف أموالهم جميعاً، و للعصبة النصف الباقي.

الجواب: هذه امرأة تزوّجها أربعة اخوة واحداً بعد واحد، بعضهم ورثة بعض معها، و كان جميع ما لهم ثمانية عشر ديناراً، للواحد منهم ثمانية دنانير، و للآخر ستة دنانير، و للآخر ثلاثة دنانير، و للآخر دينار واحد، فتزوّجها الذي له ثمانية دنانير، ثم مات عنها، فصار لها الربع مما ترك و هو ديناران، و صار ما بقى بين اخوته الثلاثة لكل واحد منهم ديناران، فصار لصاحب الستة ثمانية دنانير، و لصاحب الثلاثة خمسة دنانير، و لصاحب الدينار ثلاثة دنانير، ثم تزوّجها الذي له ثمانية، و مات عنها فورثته الربع مما ترك و هو ديناران، و صار ما بقى و هو ستة دنانير بين اخويه، لكل واحد منهما ثلاثة دنانير، فصار الذي له خمسة له ثمانية دنانير، و الذي له ثلاثة، ستة دنانير، ثم تزوّجها الذي صار له ثمانية، و مات عنها و ترك الثمانية، فورثت الربع و هو ديناران، و صار ما بقى لأخيه وهو

سنة دنانير، فصار لأخيه هذه الستة مع الستة الأولى اثنا عشر ديناراً، ومات عنها فورثته الربع و هو ثلاثة دنانير، فصار جميع ما ورثت منهم تسعة دنانير، ورثت من الأول دينارين، و من الثاني دينارين، و من الثالث دينارين، و من الرابع ثلاثة دنانير، فصار لها النصف و للعصبة النصف.

(٧٣) مسألة: في رجل مات و ترك خال ابن عمته و لم يكن له خال غيره، و ترك عمّة ابن خاله، و لم يكن له عمّة غيرها.

الجواب: هذا رجل توفي و خلف أباه و أمّه، فكان أبوه خال ابن عمته، و أمّه عمّة ابن خاله.

(٧٤) مسألة: في رجل توفي و خلف زوجته و أخاه لأبيه و أمّه، فورثته زوجته و أخ لها، و لم يرث أخوه من أبيه و أمّه منه شيئاً.

الجواب: هذا رجل تزوّج بامرأة، و زوّج ابنه أمّها، فولدت الأم لابنه ذكراً، ثمّ مات ابنه فورثته، و مات هو بعده، فكانت تركته هو لزوجته و أخيها لأنّه ابن ابنه، و لم يرث أخوه منه شيئاً مع ولد ولده.

(٧٥) مسألة: في قول الشاعر:

أنا ابن أخ ابن اختك غير وهم	ألا قل لابن أمّ حماة أمّي
فأولدها غلاماً كان عمّي	فلو زوجت اختك من أخ لي
و صار العمّ مثل دمي و لحمي	و كان أخي لذاك العم عمّاً
أجب إن كنت ذا أدب <sup>(١)</sup> وفهم	فمن أنا منك أو من أنت منّي

(١) في بعض النسخ: ذا لبّ.



الجواب: القائل ابن ابن اخت المقول له، والمقول له هو خال أبي القائل، واخت المقول له هي أم أبي القائل، فإذا تزوجها أخ القائل لأمه وذلك جائز لأنه لا رحم بينهما فأولدها غلاماً، فالغلام عم القائل لأنه يصير أخاً أبيه لأمه، ويكون القائل أيضاً عم الغلام من أمه، وكذلك إخوة القائل من أبيه وأمّه أعمام الغلام وبالله التوفيق.

## «باب من النوادر في عويص الأحكام على الوفاق والخلاف»

(٧٦) مسألة: في رجل جاء إلى قوم وهم يقسمون ميراثاً فقال لهم:  
لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث، فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية  
ورثت ولم أرث، وإن كانت ميتة ورثتُ ولم ترث.  
الجواب: هذه امرأة ماتت وتركّت أُختين لأب وأم، وتركّت أمّاً،  
وتركت أختاً لأب، وهو متزوج أختاً لها لأُمّها، فصار للأختين الثلثان و  
للأم السدس، فإن كانت الأخت من الأم في الحياة فلها السدس الباقي، و  
إن كانت ميتة فهو للأخ لأنه عصبه، وهو الذي جاء إليهم، وهذا  
الجواب على مذهب العامة دون الخاصة.

(٧٧) مسألة أخرى: فإن قال لهم لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث فإن  
كانت امرأتي في الحياة ورثت ولم أرث، وإن كانت ميتة لم أرث أنا ولا هي

شيئاً.

الجواب: هذه امرأة ماتت وترك جدها وزوجها وأُمها وأُخاها لأبيها وهو متزوج أختها لأُمها فصار للزوج النصف، فإن كانت الأخت من الأم في الحياة كان للأم السدس و صار الثلث الباقي بين الجد والأخ نصفين، فيرث في هذا الحال، وإن كانت الأخت من الأم ميتة كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس، وسقط الأخ من الأب ولا يرث في هذا الحال شيئاً، وهذا على مذهب العامة دون الخاصة.

أيضاً (٧٨) مسألة: في امرأة جاءت إلى قوم يقسمون ميراثاً فقالت: لا تعجلوا عليّ فإنّي حبلّ فإن ولدت غلاماً لم يرث وإن ولدت جارية ورثت.

الجواب: هذه امرأة مات أبوها وله سرية حبلّ، ثم ماتت وترك زوجها وأُمها وأختها لأُمها، فجاءت سرية أبيها فقالت: لا تعجلوا. فهي إن ولدت جارية كانت أختاً لأب، فيكون لها النصف، وإن ولدت غلاماً لم يرث شيئاً لأنّه عصبه وقد كملت الفريضة، فلم يبق شيء وهذا الجوابان <sup>(١)</sup> معاً على مذاهب العامة، والخاصة يخالفونه.

(٧٩) مسألة أخرى: فإن جاءت فقالت: لا تعجلوا فإنّي حبلّ، فإن ولدت غلاماً لم يرث، وإن ولدت جارية لم ترث، وإن ولدتهما جميعاً ورثا.

الجواب: هذا رجل مات أبوه وله سرية حبلّ، ثم مات الرجل وترك أُمّه، وأخته لأبيّه وأُمّه، وجده. فجاءت سرية أبيّه وهم يقسمون

ميراثاً، فقالت: إن ولدت غلاماً كان أخاً لأب و كان للأم السدس وما بقي بين الجدّ و الأخ و الأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ثمّ يرد الأخ من الأب على الأخت من الأب و الأمّ ما في يديه حتى تستكمل النصف، فلا يبقى له شيء. فيكون الفريضة من ستة، للأمّ سهم و هو السدس، وللجدّ سهمان، وللأخ من الأب سهمان، وللأخت من الأب و الأمّ سهم. ثمّ يرد الأخ الذي في يديه على الأخت، فصار في يديها ثلاثة، و خرج بغير شيء.

و إن هي ولدت جارية كان للأمّ السدس و ما بقي بين الجدّ و الأخت من الأب و الأمّ و الأخت من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين، ثمّ يرد الأخت من الأب على الأخت من الأب و الأمّ ما بقي في يديها، فلم يبق لها شيء.

و إن هي ولدت غلاماً و جارية، كانت الفريضة من ثمانية عشر سهماً، للأمّ السدس ثلاثة أسهم، وللجدّ ثلث ما بقي و هو خمسة أسهم، وللأخت من الأب و الأمّ سهم واحد تكملة النصف، وللأخ و الأخت من الأب ما يبقى للذكر مثل حظ الأنثيين، للأخ الثلثان و للأخت الثلث. و هذا قول زيد بن ثابت و فيه اختلاف بين العامة، و هو خلاف لما عليه جميع الخاصّة.

(٨٠) مسألة: في رجل صحيح دخل على مريض فقال له: أوص، فقال: بسم أوصي، فإنما يرثني زوجتك، وأختك، وعمّتك، و خالتك،

وجدتاك ، وفي ذلك يقول الشاعر:

أتيت الوليد ضحى عائدا      وقد خامر القلب منه السقاما  
فقلت: لمن توصي فيما تركت؟      فقال: ألا قد كفيت الكلاما  
ففي عميتك، وفي جدتيك      وفي خالتيك تركت السواما  
و زوجاك حقهما ثابت      واختاك منه تحوز السهاما  
هنالك يابن أبي خـالد      ظفرت بعشر حوين السهاما

الجواب: هذا المريض تزوج جدتي الصحيح أم أبيه و أم أمه، فأولد كل واحدة منهما ابنتين، فابنتاه من جدته أم أبيه هما عمّتا الصحيح، وابنتاه من جدته أم أمه هما خالّتا الصحيح. و تزوج الصحيح جدتي المريض أم أبيه و أم أمه، و تزوج أبو المريض أم الصحيح فأولدها ابنتين، فقد ترك المريض أربع بنات و هما عمّتا الصحيح و خالّتاه، و ترك جدته لأبيه و جدته لأمه و هما زوجتا الصحيح، و ترك امرأته و هما جدتا الصحيح، و ترك اختيه لأبيه و هما اختا الصحيح لأمه، فلبناته الأربع الثلثان، و لزوجتيه الثمن، و لجدتيه السدس، و لأختيه لأبيه ما يبقى [وهذه القسمة على مذاهب العامة دون الخاصة].

### (٨١) مسألة أخرى:

اسمع فريضة ذي لب تقولها      لتعلم اليوم من ذا يعرف الحिला  
ما أهل بيت ملوك مات سيدهم      فأصبحوا يقسمون المال والحللا  
فقال امرأة من غيرهم لهم      إنّي سأسمعكم اعجوبة مثلا

في البطن منّي جنين دام رشدكم      فأحرزوا المال حتى تعرفوا الحبالا  
 فإن ألد ذكراً فالمال مالكم      وإن ألد غيره انثى فقد حصلا  
 لها من المال ثلث ليس يحمله      من كان يعرف قول الله إذ نزلا

الجواب: هذه امرأة توفيت وتركت زوجها، وأمها، وأختها لأُمها.  
 فقالت امرأة أبي الميتة: إنّي حامل. فإن ولدت ذكراً لم يرث لأَنَّهُ أخ لأب،  
 وإن ولدت انثى ورثت ثلث المال على العول لأنّها أخت لأب ولها  
 النصف ثلاثة أسهم، وللزوج النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم،  
 وللأختين للأم الثلث وهما سهمان، فذلك تسعة أسهم ولها ثلاثة أسهم  
 من تسعة، وذلك ثلث المال.

(٨٢) مسألة: في الايمان ونوادير الطلاق: رجل قال لامرأته: والله  
 لأجامعتك، فقالت له: والله لأن جامعتني لا صليت باقي اليوم، كيف  
 الخلاص لهما جميعاً من اليمين؟

الجواب: يتركها حتى تصلّي العصر ثم يجامعها، فيكون قد وفي  
 بيمينه ولا تصلّي حتى تغرب الشمس، إذ ليس عليها صلاة بعد العصر  
 حتى يدخل الليل<sup>(١)</sup>.

(٨٣) مسألة: في رجل قال لامرأته: أنت طالق يا مطلقة لأطلقك،  
 ما الحكم في ذلك؟

الجواب: تطلق بواحدة وهي قوله أنت طالق، وقوله يا مطلقة

(١) تقدم برقم «٦٠» عين هذه المسألة وجوابها فلاحظ.

وصف لها بما وقع عليها من الطلاق و تعيير لها به، و قوله لأُطْلَقَنَّك وعد منه بالطلاق، فربما وفي به، وربما أخلفه.

(٨٤) مسألة: في رجل قال لامرأته: أنت طالق في آخر يوم من أول الشهر.

الجواب: تطلق منه يوم الخامس عشر من الشهر، لأن الشهر نصفان، و يوم الخامس عشر منه هو آخر يوم من أوله. وهذا الجواب أيضاً على مذهب العامة لإيقاعهم الطلاق بالأيان.

(٨٥) مسألة أخرى: في رجل قال لامرأته و هي حبلى: إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحدة، و إن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين، فولدت غلاماً ثم جارية.

الجواب: تطلق بواحدة لأنها طلقت منه بالواحدة حين ولدت الغلام، فلمّا ولدت الجارية انقضت عدتها بنفس الولادة، فلم يقع بها طلاق حينئذٍ. وهذا كالذي تقدّم يخصّ مذاهب العامة.

(٨٦) مسألة: إن قال قائل: خبروني لو ولدت الجارية قبل الغلام ما يكون الحكم؟

الجواب: إنّها تكون قد طلقت ثلاثاً، و ذلك أنّها حين ولدت الجارية طلقت باثنتين، فإذا ولدت الغلام علم أنّ الطلاق الأوّل وقع بها، فبانت لذلك بالثلاث. هذا كالذي سلف من مذاهب العامة.

(٨٧) مسألة: فإن قال لها: إن كان ما في بطنك غلاماً فأنت طالق واحدة، وإن كان في بطنك جارية فأنت طالق اثنتين، ما يكون الحكم في ذلك؟

الجواب: يطلق بالثلاث تطليقات، أيها كان أولاً، لأنها جميعاً كانا في بطنها. وهذا كالمقدم ذكره أيضاً.

(٨٨) مسألة: فإن قال لها: إن كان ما في بطنك غلاماً فأنت طالق واحدة، وإن كانت جارية فأنت طالق اثنتين فولدتها جميعاً، ما يكون الحكم في ذلك؟

الجواب: لا تطلق بأيّهما بدأت بولادته، لأنه لم يحصل شرط أحد الطلاقين بل حصل غيره. وذلك أيضاً على مذهب العامة كما قدّمناه.

(٨٩) الجواب: مسألة في الإقرار بحق: إذا قال له عندي كذا درهم ولم يبين فقد أقرّ بثلاثة<sup>(١)</sup> درهم على ما يقتضيه اللسان.

فإن قال: كذا درهماً فعشرون درهماً.

فإن قال: كذا كذا درهم فعشر عشر درهم.

فإن قال: كذا كذا درهماً فأحد عشر درهماً.

فإن قال: كذا و كذا درهماً فأحد و عشرون درهماً.

فإن قال: كذا و كذا درهم فدرهم و عشر درهم.

فإن قال: كذا و كذا كذا درهماً فمائة و أحد عشر درهماً.

(١) في بعض النسخ: بعشرة.



فإن قال: كذا كذا و كذا درهم فأحد عشر درهماً و عشر درهم.

فإن قال: كذا كذا و كذا درهماً اشتبهه <sup>(١)</sup> الأمر أن يكون ثلاثمائة وعشرين درهماً.

تم العويص بحمد الله و منه و الحمد لله رب العالمين وصلاته على خير خلقه محمد نبيه و آله الطاهرين.




---

(١) في بعض النسخ: فنسبة الأمر . ولعلّ الصحيح : فيشبه الأمر .